

# استئصال حماس من قطاع غزة

## دراسة لنماذج غربية وعربية لنزع التطرف



قراءة  
د. نهاد الشيخ خليل

|                                        |                                                                                                                               |
|----------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تأليف<br>عوفر غوتيرمان<br>تارة فيلدمان | كتاب صادر عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي<br>Institute for National Security Studies (INSS)<br>كانون الثاني/يناير 2026 |
|----------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

آذار / مارس 2026

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



## فهرس المحتويات

|    |                                                               |
|----|---------------------------------------------------------------|
| 1  | فهرس المحتويات                                                |
| 3  | مقدمة                                                         |
| 3  | الفصل الأول: الراديكالية: المفاهيم، والدوافع، والآليات        |
| 4  | الفصل الثاني: التطرف والحمسنة في قطاع غزة                     |
| 4  | الفصل الثالث: إلغاء حماس كإطار شامل لإلغاء التطرف في قطاع غزة |
| 6  | الفصل الرابع: نماذج إلغاء التطرف الغربية                      |
| 8  | الفصل الخامس: نزع التطرف في الدول العربية                     |
| 13 | الفصل السادس: من التطرف إلى نزع التطرف في غزة - توصيات        |
| 14 | قراءة ونقد                                                    |



## قراءة في كتاب



اسم الكتاب: استئصال حماس من قطاع غزة: دراسة لنماذج  
غربية وعربية لنزع التطرف

De-Hamasification of the Gaza Strip: Learning  
from Western and Arab Models of Deradicalization

المؤلفان: عوفر غوتيرمان Ofer Guterman وتارة فيلدمان

Tara Feldman

مذكرة 253

كانون الثاني/ يناير 2026

صادر عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي

Institute for National Security Studies (INSS)

يقع الكتاب في 63 صفحة، ويتكوّن من مقدّمة وستة فصول هي:

الفصل الأوّل: الراديكاليّة: المفاهيم، والدوافع، والآليات.

الفصل الثاني: التطرف والحمسنة في قطاع غزة.

الفصل الثالث: إلغاء حماس كإطار شامل لإلغاء التطرف في قطاع غزة.

الفصل الرابع: نماذج إلغاء التطرف الغربية.

الفصل الخامس: نزع التطرف في الدول العربية.

الفصل السادس: من التطرف إلى نزع التطرف في غزة – توصيات.

## استئصال حماس من قطاع غزة: دراسة لنماذج غربية وعربية لنزع التطرف

### مقدمة:

تهدف الدراسة إلى فهم كيفية نزع "التطرف" في قطاع غزة (نزع "الحمسة")، استناداً إلى التجارب الدولية والإقليمية، وتقديم إطار تحليلي لا يقتصر على المقاربة الأمنية الضيقة، ويستند إلى تحليل تجارب غربية وإقليمية في نزع "التطرف"، إضافةً إلى تحليل الأدبيات النظرية الغربية ذات الصلة.

كما تقترح توصيات لنزع "الحمسة أو التطرف"، ضمن إطار فكري وخطة عمل تدمج بين الجهد الأمني، والأفق السياسي، وإعادة الإعمار المدني، والشرعية الدينية، وعملية التعافي، وذلك في ظل قيادة إقليمية مشتركة لنزع "الحمسة" و"التطرف" في قطاع غزة.

### الفصل الأول: الراديكالية: المفاهيم، والدوافع، والآليات:

#### ما هي الراديكالية؟

تعدّ الدراسة أنّ الراديكالية هي المعتقدات والمشاعر والسلوكيات التي تبرّر العنف، وتطالب بالتضحية دفاعاً عن الجماعة بشكل مناهض للديمقراطية والتعددية، وقد تكون فردية أو جماعية، خصوصاً عندما تتغلغل السرديات المتطرفة في كلّ المجتمع.

وتحدّد أسباب التطرف في:

- شعور عميق بالظلم يمنح الشرعية للسلوك العدواني.
- الصدمات الجماعية الناتجة عن الحروب والتهجير التي تُعزّز الدعوات إلى الانتقام.
- اندماج الهوية الفردية بالهوية الجماعية، الأمر الذي يرفع الاستعداد للتضحية من أجل الجماعة.
- وجود سرديات تنزع الإنسانية عن الخصم، وتجعل العنف واجباً أخلاقياً غير خاضع إلى حسابات الكلفة والمنفعة.
- المؤسسات الحكومية الضعيفة تترك فراغاً يملؤه المتطرفون من خلال تقديم الخدمات وبناء الولاء.



ويرى الباحثان أنّ اندماج الأسباب مع أيديولوجية متطرفة يبيّن سرديّة بسيطة تتبنّى العنف، وتحظى بقبول اجتماعي.

ويؤكد الباحثان أنّ نزع التطرف يتطلب تغييراً شاملاً، وتقديم هوية بديلة، ونشر سرديّة جديدة قادرة على اكتساب شرعية.

### الفصل الثاني: التطرف والحمسة في قطاع غزة:

يعدّ الباحثان أنّ جذور "التطرف" في غزة تعود إلى ما بعد سنة 1948، حيث تبلورت غزة رمزاً للنضال الوطني، وأنّ عيش السكان تحت الإدارة الإسرائيلية بعد سنة 1967، وما رافق ذلك من قيود، زاد من "التطرف".

ويؤكد الباحثان أنّ حركة حماس، بقيادة الشيخ أحمد ياسين، نشرت مزيداً من "التطرف". كما تعدّ الدراسة أنّ ضعف وفساد نموذج الحكم الفلسطيني الذي تأسس بعد اتفاقية أوسلو Oslo Accords، مكّن الحركة، عبر مؤسساتها الدينيّة والإغاثيّة، من تقديم نفسها بديلاً للسلطة. وترى أنّ انسحاب "إسرائيل" من غزة سنة 2005 انتصاراً للمقاومة، ما مهّد لفوز الحركة في الانتخابات التشريعيّة سنة 2006.

لكنّ شعور الانتصار كان قصير الأمد؛ إذ فرض على غزة سنة 2007 حصار مشدّد، استغلّته حماس لتعزيز نفوذها عبر خدماتها الخيريّة، وإدارتها للمؤسّسات الحكوميّة التي وفّرت التعليم والصحة وغيرها، ما عزّز مصداقيّتها محليّاً. كما تمكّنت من تخويف معارضيها عبر القمع، وكسب ولاء مؤيديها من خلال توفير الرواتب، وبررت عبر وسائل الإعلام "العنف" بوصفه واجباً أخلاقياً ووطنياً ودينيّاً.

### الفصل الثالث: إلغاء حماس كإطار شامل لإلغاء التطرف في قطاع غزة:

#### الفرق بين إلغاء التطرف وإلغاء حماس:

تعدّ الدراسة أنّ نزع التطرف هو عمليّة انتقال الأفراد والمجموعات من تبني معتقدات متطرفة تبرّر العنف، إلى تبني نهج سلمي لتحقيق الأهداف السياسيّة والأيديولوجية. وترى أنّ تفكيك حماس بوصفها منظمة

إسلاميّة "متطرّفة"، ونزع شرعيّتها الاجتماعية، يُعدّ شرطاً أساسياً لإلغاء "التطرّف". وتؤكد الدراسة على أهمية تضمين أفقٍ سياسي للفلسطينيين ضمن خطة العمل، بما يضيف شرعيّة على عمليّة نزع "التطرّف".

### ثلاثة مستويات للعمل:

تؤكد الدراسة أنّ إلغاء التطرّف يتطلب العمل على ثلاثة مستويات: الفردي لإخراج الأفراد من مسار التطرّف، والمجتمعي حيث يتمّ توظيف الأسرة ورجال الدين والشبكات الاجتماعية في عمليّة نزع التطرّف، والكلّي من خلال توظيف مؤسّسات الحكم، والتعليم، والأمن، والقضاء في مواجهة التطرّف وإلغائه.

### ديناميكيات الدّفع والجذب:

تُتميّز الدراسة بين العوامل التي تدفع النّاس خارج أُطر التطرّف، مثل: الهزيمة، والفساد، والتناقضات التي تولد خيبات الأمل، وعوامل الجذب التي تساعد على احتضان الشباب في المجتمع، والتي تتمثّل في تعليم يتبنّى سرديّة مختلفة، وتفسير ديني وسطي، إضافة إلى أفقٍ سياسي واقتصادي.

وفي حالة قطاع غزة، ترى الدراسة أنّ الهزيمة العسكريّة لحماس هي عامل دفع، لأنّها كسرت صورة التنظيم في نظر الجمهور، ويبقى توفير عوامل الجذب.

وتؤكد الدراسة أنّ تكامل اليأس من الإطار المتطرّف، مع تقديم أمل ملموس، يصبح الانتقال إلى خارج التطرّف ممكناً، وذلك عبر:

- ◀ إصلاح تعليمي تعددي يشجّع على التفكير النقدي.
- ◀ مرجعيّة دينيّة وسطيّة تطرح بديلاً عن التطرّف.
- ◀ بناء نظام قضائي مستقل وشفاف.
- ◀ تقديم قيم ذات مصداقية، بوصفها بديلاً معتدلاً وموثوقاً.
- ◀ ربط النشاط المتطرّفين السابقين بسوق العمل للحدّ من عودتهم إلى العنف.



## الفصل الرابع: نماذج إلغاء التطرف الغربية:

يستعرض هذا الفصل خمس تجارب غربية لإلغاء التطرف، وهي:

### 1. تجربة نزع التطرف في ألمانيا:

بعد استسلام ألمانيا سنة 1945، قادت الولايات المتحدة الأمريكية عملية برمجة للمجتمع والدولة، تمثّلت في:

• إحلال عشرات الآلاف من المعلمين المدربين على منهج تربوي ديمقراطي تعددي مكان المعلمين النازيين.

• إنشاء نظام إعلامي مناهض للنازية ومحارب لعسكرة المجتمع.

• إنشاء نظام قضائي جديد، ومحاكمة كبار النازيين، مع الإبقاء على جزء من صغار الموظفين لضمان استمرارية العمل.

• أسهمت إنجازات خطة مارشال على صعيد الخدمات وإعادة الإعمار، في تخفيف أسباب التطرف وتعزيز شرعية الدولة الجديدة.

### 2. تجربة نزع التطرف في اليابان:

بعد استسلام اليابان، اتخذ الاحتلال الأمريكي الخطوات التالية:

• إعداد دستور جديد (1947) رسّخ السلمية والحريات المدنية والحكم البرلماني، ومنح الإمبراطور مكانة رمزية، لكنها ضرورية لتقبل التغييرات.

• فصل الدين عن الدولة في الدستور الجديد.

• إعادة صياغة التعليم بعيداً عن العسكرة.

• تكييف المؤسسات اليابانية الحكومية تدريجياً مع مقتضيات الدستور الجديد.

### 3. تجربة نزع "التطرّف" في العراق:

بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، تمّ تأسيس منظومة حكم جديدة، حيث:

◀ تمّ فصل الآلاف من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، مما ترك فراغاً إدارياً وحكومياً وأمنياً، أدّى إلى ظهور الميليشيات.

◀ نشأت سلطة طائفية فاسدة وضعيفة، أفقدت المواطنين الثقة بالحكومة.

◀ بقيت المناهج التعليمية كما هي على المستوى الوطني.

وأدّى ذلك إلى نشوء بيئة خصبة لـ"التطرّف".

### 4. تجربة نزع "التطرّف" في أفغانستان:

بعد الإطاحة بحركة طالبان، أعاد الاحتلال الأمريكي بناء الدولة، وشهدت المرحلة ما يلي:

◀ تقديم حوافز مالية لفصل المقاتلين عن أطرهم التنظيمية.

◀ لم يسيطر الأمريكيان على التعليم والمساجد والجامعات، وبقيت المدارس والمناهج على حالها.

◀ عزّز الفساد وضعف الدولة شرعية محاكم طالبان، التي اعتُبرت أكثر قدرة على تحقيق العدالة.

◀ اقتصر تأثير الدولة على المدن، فيما بقيت الأرياف خارج نطاق نفوذها.

### 5. تجربة نزع "التطرّف" في البوسنة:

أنّخت اتفاقيات دايتون Dayton Accords سنة 1995 الحرب في البوسنة، لكنّها رسّخت التقسيم العرقي من خلال:

◀ إنشاء بنية مؤسسية جديدة تحت إشراف الاتحاد الأوروبي (رئاسة بالتناوب بين الأطراف، بنك

مركزي، محكمة دستورية)، مع بقاء النّخب الإثنية في مواقعها، ولم تندمج المجتمعات البوسنية.

◀ استمرار تجزئة المدارس، وتدرّس سرديات متباينة.

◀ ضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات القضائية والإدارية.

◀ عمل المجتمع المدني ضمن أطر إثنية تجزئية.



## النموذج الغربي كمصدر إلهام لمبادرات نزع "التطرّف" في قطاع غزة:

يُشير الباحثان إلى وجود خمسة عناصر مشتركة للعمل على نزع "التطرّف"، وهي:

- ◀• إسقاط حكم حماس، ونزع سلاحها، لإظهار فشل الخيار العنيف، وإيجاد بديل سياسي وفكري لـحماس.
- ◀• تشكيل إدارة تكنوقراطية فلسطينية مؤقتة تعمل بدعم خارجي، بما في ذلك "إسرائيل".
- ◀• تنفيذ إصلاحات هيكلية جذرية في التعليم والإعلام والقضاء.
- ◀• تدريب قيادات محلية تعمل وفق قيم الاعتدال.
- ◀• توفير أفق سياسي بوصفه محفزاً لإعادة التأهيل السياسي والاجتماعي.

ويرى الباحثان أنّ النموذج الغربي يُعدّ ملهماً بشكل محدود، لنجاحه في حالتي ألمانيا واليابان، حيث وُجدت مؤسسات قوية في تلك البلدان يمكن إصلاحها، وأمكن استبدال الأيديولوجيا المتطرّفة دون المساس بالهوية الوطنية. أمّا في الحالة الفلسطينية، فلا توجد مؤسسات، كما أنّ الأيديولوجيا مرتبطة بالهوية الوطنية.

### الفصل الخامس: نزع التطرّف في الدول العربية:

تبنت الدول العربية استراتيجيات متنوعة لنزع "التطرّف"، تشترك في محاولتها السيطرة على النظام الأيديولوجي للحركات الجهادية، من خلال تصوير "الإسلام الجهادي" على أنّه حالة "انحراف"، والتأكيد على أنّ الدولة وقوانينها هي المرجعية الصحيحة. وفي السعودية والإمارات، ارتبط ذلك بترويج خطاب متسامح ضمن رؤية تنمية.

#### 1. تجربة الإمارات العربية المتحدة في نزع "التطرّف":

بعد الربيع العربي سنة 2011، شددت الإمارات على الإسلاميين من خلال:

- ◀• اعتقال ومحاكمة نشطاء الإخوان المسلمين.
- ◀• إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات عبر فصل عدد كبير من العاملين، وإعادة توظيف بديل عنهم.

◀ • اعتبار القانون الوطني هو الإطار الأخلاقي الأعلى، وتمّ تضمين ذلك في المناهج الدراسية، والإعلام، والمساجد.

◀ • منذ سنة 2016، تمّ تقليص دراسة الإسلام، وتعزيز رسائل التعددية والحوار بين الأديان.

◀ • إنشاء مجلس الفتوى الإماراتي لتوجيه الوعظ والإفتاء نحو التعايش والالتزام بالقانون، وتعزيز السرديات الداعمة للتسامح بين الأديان.

◀ • إنشاء مؤسسات بحثية في الفكر والسياسة لأغراض نزع "التطرف".

◀ • يُعزى نجاح الإمارات إلى توفر موارد مالية كبيرة، ومع ذلك فإنّ الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت للتأكد من مدى نجاحها.

## ◀ 2. تجربة السعودية في نزع "التطرف":

تطور النهج الحكومي السعودي لنزع "التطرف" بعد 2001/9/11 على مرحلتين:

◀ • المرحلة الأولى بقيادة محمد بن نايف (2003-2015)، حيث استُخدم القمع الأمني، وفُصل الموظفون المرتبطون بالإخوان، وأعيد تأهيل المعتقلين ومتابعتهم بعد الإفراج عنهم.

◀ • المرحلة الثانية كانت بقيادة محمد بن سلمان منذ سنة 2015، وركزت على إعادة بلورة الخطاب الديني تحت شعار الإسلام المعتدل، بما في ذلك توسيع حقوق المرأة، وتشجيع السياحة، والاستثمارات الأجنبية.

كما تمّ إخضاع المؤسسة الدينية من خلال إبعاد رجال الدين "المتطرفين"، وترقية وعّاظ معتدلين وموالين للحكومة، مع إطلاق مبادرات لنزع شرعية السرديات "المتطرفة".

يوضح الباحثان، أنه على الرغم من حالة الاستقرار في السعودية، إلا أنّ نتائج عملية نزع "التطرف" تشير بعض التساؤلات حول مدى تقبّل المجتمع للخطاب الجديد، وإمكانية نجاح النهج الجديد أو تعثره.

## ◀ 3. تجربة مصر في نزع "التطرف":

تعود المواجهة بين الإخوان المسلمين والدولة المصرية إلى عهد جمال عبد الناصر. ومن أجل تحييد الإسلاميين، حرصت الدولة على بناء سردية عن الإسلام المعتدل باعتباره النسخة الأصيلة من الدين، في مقابل تصوير جماعة الإخوان المسلمين ممثلين للتطرف المنحرف.



وقد وظّف النظام المصري مؤسسة الأزهر وأفلام السينما في تصوير الإخوان على أنّهم خطر على الدولة.

وأحدثت مجزرة الأقصر سنة 1997 ضغطاً على "التنظيمات المتطرّفة" لإعادة النظر في نهجها. ومنذ صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي، اتّبعت الدولة المصرية عدداً من الإجراءات، منها: قمع الإخوان المسلمين وحظرهم ومنع أنشطتهم، والعمل على ترسيخ الولاء للدولة من خلال المناهج الدراسية، وخطب الجمعة، والدعوة إلى تجديد الخطاب الديني، وإيجاد بديل لسلطة الأزهر الدينية، مثل ترقية وزير الأوقاف كمرجعٍ دينية بديلة للأزهر.

يوضّح الباحثان أنّ النظام المصري ركّز على القمع وبناء السردية المضادة لـ "التطرّف"، لكنّه لم يمنح عملية إعادة التأهيل أهمية كبيرة، كما أنّه لا يقدّم رؤية للتسامح بين الأديان كما تفعل بعض دول الخليج.

#### 4. تجربة المغرب في نزع التطرّف:

تعتمد المغرب في مكافحة "التطرّف" على الشرعية الدينية للملك. وبعد هجمات الدار البيضاء سنة 2003، عزّزت الملكية مكانتها كسلطة دينية عليا من خلال تنظيم المجلس الأعلى لعلماء الدين، والسيطرة على المساجد، ومراقبة نشر الإسلام المعتدل داخلها، والاعتماد على إعادة الهندسة الثقافية وليس على القمع. وشملت الجهود تدريب الأئمة والمرشدين، وخبراء الوساطة والمتابعة المجتمعية، وإعادة تأهيل السجناء.

وجّه الباحثان نقداً لجهود المملكة المغربية في نزع "التطرّف"، يتمثّل في الانتقائية في اختيار العناصر التي يُراد إعادة تأهيلها من المتطرفين دون معايير واضحة للاختيار، ومحدودية جهود التأهيل والمتابعة، وقيام الدولة بغالبية الدور، وافتقار سردية الدولة للجاذبية العاطفية التي يستخدمها "المتطرفون".

ويرى الباحثان أنّ قابلية النموذج المغربي للتطبيق في غزة محدودة، لأنّ هذا البرنامج يعتمد على شرعية الملك والولاء له، وهذا غير متوفّر في غزة.

## ◀5. تجربة المملكة الأردنية في نزع "التطرف":

بدأت جهود الأردن بعد تفجيرات عمّان سنة 2005، من خلال:

◀• إعلان رسمي سنة 2004 يرفض تكفير المسلمين، وقانون الفتوى سنة 2006 الذي حصر حق الفتوى في رجال دين محددين.

◀• تأكيد المرجعية الدينية والسياسية للملك استناداً إلى النسب الهاشمي، وطرح "السلام" كقيمة دينية، والسيطرة على المساجد والإعلام، وتوسيع تعريف الإرهاب.

◀• في نيسان/ أبريل 2025، أعلن النظام الإخوان المسلمين منظمّة غير قانونية، وتمّ إغلاق مكاتبهم، ومصادرة ممتلكاتهم.

ويذكر الباحثان أنّ هذه الجهود الأردنية لم تكن مُكتملة، لأنها خلت من برامج إعادة تأهيل بعد الإفراج، كما أنّ تقييم الحالات كان انطباعياً، الأمر الذي أدّى إلى ظهور حالات عودة إلى "التطرف". ويرى الباحثان أنّ النموذج الأردني يعكس سيطرة مؤسّساتية واسعة لكنّها سطحية، كما يستبعد الفاعلين المستقلين، مما يضعف مصداقية جهود الدولة.

## ◀6. تجربة تونس في نزع "التطرف":

أصبحت تونس مصدراً رئيسياً للمقاتلين الأجانب في الجماعات الجهادية منذ سنة 2011، وبحلول سنة 2017 عاد مئات منهم، لكنّ معظمهم لم يُحاكموا ولم يُدرجوا في برامج إعادة التأهيل، وذلك بسبب الانفتاح السياسي والضعف المؤسسي للدولة بعد ثورة 2011.

كما أسهمت البطالة والتهميش في تغذية سرديات "التطرف"، ما أدّى إلى وقوع هجمات دفعت الدولة إلى تشديد الإجراءات الأمنية، واستعادة السيطرة على المساجد، وإطلاق برامج بتمويل دولي لم تحقّق نتائج واضحة، باستثناء المبادرات المحلية التي اعتمدت على شخصيات دينية واجتماعية موثوقة.

وفي سنة 2021 وسّع الرئيس قيس سعيّد صلاحياته وأقصى حركة النهضة، منهياً عملياً المسار الديمقراطي. ويرى الباحثان أنّ غياب إطار مؤسسي لإعادة التأهيل، واستمرار أزمات الثقة والظروف الاقتصادية الصعبة، يبقيان بيئة مواتية لتوسّع "التطرف".



## تُظهر الدراسة المقارنة للتجارب العربية في نزع التطرف مجموعة من الملاحظات:

1. في جميع الدول نشأت عمليات نزع "التطرف" كردّة فعل على هجمات "إرهابية" كبيرة، أو صدمات سياسيّة واسعة، مثل الربيع العربي.

ويمكن القول إنّ شدة الكارثة التي نتجت عن الحرب على غزة، وما رافقها من تدمير، وقتل واسع، وتهجير جماعي، ربما يوجد نافذة لإعادة تشكيل التفكير السياسي والأيدولوجي للسكان.

2. في كلّ التجارب السابقة تمّ الاعتراف بأنّ استخدام القوة وحده لا يكفي لقمع الأيدولوجية "المتطرفة" والقوى الداعمة لها؛ بل يجب السيطرة على المجال الرمزي، بما يشمل الهوية الجماعيّة، والتفسير الديني، والسردية الوطنية.

وفي هذا السياق، جرى رفع مكانة الولاء للدولة، واعتباره التزاماً دينياً وأخلاقياً.

أمّا في الحالة الفلسطينية فلا توجد دولة، ولا مؤسّس على الوصول إليها، لذلك تبقى عمليات نزع "التطرف" داخل المجتمع الفلسطيني محلّ شكّ.

ولهذا فإنّ أيّ عملية لنزع "التطرف" في غزة يجب أن تكون مرتبطة بأفق سياسي حقيقي يفضي إلى استقلال وسيادة فلسطينية؛ وبدون ذلك، سيُنظر للأمر كدعاية فارغة.

وفي حالة قطاع غزة ربما يتمكن رجال دين موثوقون من الإسهام في نزع "التطرف"، لكن "لا يوجد في غزة رجل دين يتمتع بهذه المكانة". ومع ذلك يمكن الاستعانة برجال دين "معتدلين" من مصر لقربها الجغرافي من غزة، أو من دول الخليج التي قد تقدّم أصواتاً دينيّة أكثر اعتدالاً.

3. ترى الدراسة أنّ النماذج المصرية والأردنية تُعدّ نماذج متواضعة، في حين يُمثّل النموذجان السعودي والإماراتي نموذجاً طموحاً. وتشير إلى أنّ النموذج المصري والأردني هما الأقرب للفلسطينيين، وأنهما يركزان على احتواء التهديد بوسائل الإكراه الأمني، والسيطرة على السلطة الدينية، بدون اهتمام بإعادة تأهيل الفاعلين، على اعتبار أنّ "المتطرفين" لا يمكن تهذيبهم، والأفضل هو كسرهم، مع إجراء هندسة اجتماعية محدودة نسبياً للمعتقدات والهويات.

أما السعودية والإمارات فتقدّمان نموذجاً طموحاً لإعادة توجيه المجتمع ككل نحو أيديولوجيا التسامح الديني، من خلال دمج القوة الصّلبة (الوسائل العسكرية والاقتصادية) والقوّة الناعمة (التعليم، والثقافة، والإعلام).

وتشير الدراسة إلى أنّ اعتماد النموذج الإماراتي في قطاع غزة سيتطلّب شروطاً صعبة، تتمثّل في وجود رؤية واضحة وقيادة قوية، وأفق سياسي واقتصادي، وقدرة على التخطيط والتنفيذ على المدى الطويل، وقدرة على فرص التسامح الديني من خلال وسائل سلطوية صارمة وغير متسامحة مع المعارضة.

كما أنّ استخدام هذا النموذج في قطاع غزة يتطلّب وجود السلطة الفلسطينية لمنح الشرعية لهذا النهج، وهو ما تصرّ عليه الدول العربية والأوروبية.

### الفصل السادس: من التطرّف إلى نزع التطرّف في غزة – توصيات:

يُشكّل دمار غزة فرصة للتغيير الجذري، حيث يكشف ثمن مشروع المقاومة واحتكار حماس للسلطة، ويفتح الباب أمام بديل سياسي "معتدل".

ويقترح النموذج الغربي لنزع "التطرّف" إخضاع الخصم، وإيجاد بديل له، وإعادة بناء جميع المؤسسات الحكومية والعامة.

ومع ذلك، فإنّ هذا النموذج أخفق في أفغانستان والعراق، بحسب الدراسة. وهنا تكمن أهميّة النماذج العربية لنزع "التطرّف"، حيث يوجد ثلاثة نماذج عربية هي:

◀ 1. النموذج المحدود للاحتواء، الذي يعتمد على الوسائل الأمنية أولاً، مثل حاليّ مصر وتونس.

◀ 2. النموذج الطموح للتحوّل الاجتماعي الشامل، كما في السعودية والإمارات العربية المتحدة.

◀ 3. النموذج الملكي – الديني، كما في حاليّ المغرب والأردن، استناداً لنسب الملك.

تري الدراسة أنّ النموذج الخليجي الطموح هو الأفضل لـ"إسرائيل"، لأنه سيغيّر المجتمع، لكنّه يحتاج إمكانيات غير متوفّرة في غزة. أما النموذج المصري المحدود، فهو الأقرب إلى ظروف قطاع غزة، غير أنّ قدرته على التأثير محدودة.



وبسبب مزايا ونواقص كلّ نموذج، توصي الدراسة بتطبيق صيغة تجمع بين مزايا النموذجين الإماراتي والمصري، وتشكيل قيادة مشتركة من الجانبين، والعمل وفق الخطوط التالية:

1. على "إسرائيل" الحفاظ على مسؤولية أمنية متزايدة، ومواصلة قمع حماس عسكرياً وفق المتغيّرات.
  2. ضرورة إيجاد بديل فكري لحماس، وأفق سياسي للفلسطينيين يُفضي إلى الاستقلال بصورة تدريجية ومشروطة بمدى التزامهم بأهداف نزع السلاح و"التطرّف". وبدون هذا البديل سيبقى خيار المقاومة فاعلاً.
  3. يجب تشكيل ائتلاف عربي، تقوده مصر والإمارات، لتوفير الموارد والخبرة والشرعية السياسية، والسلطة الدينية التي تضمن نجاح هذه المهمة.
  4. تمثّل السلطة الفلسطينية، بعد إصلاحها، الإطار الأقدر على منح الشرعية لهذه العملية على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي.
  5. الاهتمام بسيادة القانون، والانضباط المؤسسي، والتخطيط المحكم، وبدون ذلك سيتآكل أيّ نموذج.
  6. بالتوازي مع عملية تفكيك قدرات حماس، يجب تسريع إعادة الإعمار بصورة تدريجية انطلاقاً من رفع، وتوفير فرص العمل بوصفها عوامل جذب نحو الاعتدال، وبدون ذلك سيتلاشى أيّ إنجاز.
  7. يُشكّل نزع السلاح، والأفق السياسي، والإعمار، ونزع "التطرّف الاجتماعي" عناصر مترابطة لنقل قطاع غزة إلى الاعتدال والاستقرار.
- ويختتم الباحثان دراستهما بالقول إنّ فرص النجاح في هذه المهمة ضعيفة، لكن يجب طرح الأفكار من أجل التحشيد.

### قراءة ونقد:

ينطلق هذا الكتاب من ثلاثة ادّعاءات مركّبة تتمثّل في:

1. تصوير "إسرائيل" بوصفها دولة طبيعية تعرّضت للاعتداء، متجاهلة أنّها دولة احتلال اغتصبت أرض الشعب الفلسطيني، وتتحكّم في واقعه وتحتجز مستقبله. ولا تتطرّق الدراسة لحقوق الشعب الفلسطيني السياسية إلا من زاوية استخدام الحديث عنها لشرعنة عملية ما يُسمى "نزع التطرف".

◀2. اعتبار ما تقوم به المقاومة الفلسطينية من نضال "عملاً إرهابياً" نابعاً من تبني أيديولوجية "متطرفة" متأصلة في قطاع غزة.

◀3. افتراض امتلاك "إسرائيل" حقّ التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني، وتغيير هويته، وتقزيم تطلّعاته، كما فعل الأمريكان مع الألمان واليابانيين، وكما فعلت الدول العربية مع مجتمعاتها في حالات المواجهة مع حركات معارضة شكّلت تحدياً للنظام الحاكم، مع أنّ حالة "إسرائيل" مع الشعب الفلسطيني مختلفة عن تلك الحالات اختلافاً كاملاً.

وتطمح الدراسة إلى إحداث تغيير بنيوي عميق في المجتمع الفلسطيني، يشمل: إعادة تعريف الأهداف الفلسطينية، وتحديد الأدوات التي يمكن أن يمتلكها الشعب الفلسطيني لتحقيق أهداف يمكن أن توافق عليها "إسرائيل"، وإعادة صياغة المفاهيم الدينية والخطط التعليمية، واستخدام كلّ ما تعارفت عليه البشرية كحقوق طبيعية ومدنية واقتصادية للإنسان (حرية الحركة، والحق في السكن، والعمل... إلخ)، بوصفها وسائل ضغط في عملية إخضاع لا تمنح الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف حقّه في تقرير المصير، بل تُعيد تشكيل واقعه وشخصيّته ليُصبح أكثر امتثالاً لتطلّعات الاحتلال ومصالحه.

تُقدّم الدراسة تحليلاً لـ 11 تجربة تاريخية عمّا أسمته نزع التطرف في كلّ من ألمانيا، واليابان، والعراق، وأفغانستان، والبوسنة، إضافة إلى الإمارات، والسعودية، والأردن، وتونس، والمغرب. ويمكن القول إنّ هذا اللجوء لاستلهام التجارب التاريخية، سواء كان من حيث المبدأ، أم من خلال عرض المعلومات والتفسيرات، يحمل الدلالات التالية:

◀1. الإيحاء بأنّ ما تفعله "إسرائيل" وتطالب بفعله في الأراضي الفلسطينية سنة 1967 هو أمر طبيعي، تكرر في بلدان كثيرة في التعامل مع التطرف.

◀2. تؤكد التحليلات أنّ التجارب التي نجحت هي التي استندت إلى قيادة قوية وموارد كافية وتخطيط شامل، وامتلكت طموحاً لإحداث تغيير شامل يبدأ من وعي الفرد، ويمتدّ إلى الأسرة والشبكات الاجتماعية، وينتهي بإعادة بناء مؤسسات الدولة وتأهيلها وتمكينها من العمل الصارم على تغيير المجتمع وضبط إيقاعه على وقائع أيديولوجيا معتدلة. وأوضحت الدراسة أنّ هذا لا يتوفر في الحالة الفلسطينية، فليس لديهم لا دولة، "ولا قيادة قويّة ومؤمنة بالاعتدال".



3. أكدت التجارب التي فشلت فيها عملية نزع التطرف، مثل أفغانستان والعراق، أنّ اقتصار العمل على تغيير مؤسسات الدولة، وترك البنية الاجتماعية والثقافية على حالها، يُفشِل عملية التغيير، وفي ذلك تأكيد على ضرورة إحداث هذا النوع من التغيير الجذري في غزة لهوية المجتمع ومعتقداته وبنيته، على اعتبار أنّ هذا ضروري لنزع "التطرف".

4. تحاول الدراسة، في قراءتها للتجارب التاريخية، تضخيم أهمية القمع العسكري والتغيير الطموح والقسري، وتهمّش كل الجوانب الأخرى. فعلى سبيل المثال، كان لوجود دولة قوية ذات إمكانات كبيرة في الإمارات العربية دور مهم في إحداث التغيير، وقد أبدت الدراسة إعجابها بالنموذج بهذا النموذج، لكنها بدلاً من الدعوة إلى منح الفلسطينيين حقّهم في إقامة الدولة، فإنّها تطالب الإمارات أن تأتي إلى غزة للقيام بالمهمة.

تصدر هذه الدراسة عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي Institute for National Security Studies (INSS)، وهو مركز بحثي لا يُعدّ منتبياً إلى التيار اليميني المتطرف، وإنما على التيار الليبرالي الذي تبني، وما يزال، خيار التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين. إلا أنّ الطرح في هذه الدراسة يكشف مدى ابتعاد النخب الأكاديمية الليبرالية عن خيار التسوية السياسية مع الفلسطينيين، وميلهم نحو تغيير الواقع الفلسطيني جذرياً على صعيد الثقافة والهوية والبنى الاجتماعية والمساحة الجغرافية، وهذا يعني أنّ الحكومة الإسرائيلية ستذهب في موضوع نزع التطرف إلى ما هو أبعد مما جاء في مقترحات هذه الدراسة.

ويتوقع مُعدو هذه الدراسة أن تكون فرص تحقيق هذه الخطة محدودة، لكنّهم يُصرّون على طرحها، لعل النقاش بشأنها يُسهم في حشد المؤيدين لها.

وأختم بالقول، إنّ هذه الدراسة تفترض أنّ مساعي تهجير الشعب الفلسطيني من غزة فشلت، ولهذا يجب إخضاعهم بشكل محكم من خلال التحكّم الأمني، إضافة إلى التغيير البيئي لكل شيء في واقعهم، لبلوغ أقصى مدى في الضعف والهشاشة والحدّ من قدرتهم على إصلاح أوضاعهم أو الصمود في وجه التحديات التي تعصف بهم.